

ابراهيم الامين

ليبتعد بري عن جزين... ولتواجه فتنة «القوات»

وقوى 14 آذار المعادية للمقاومة وله ولدوره في وجه حليف المقاومة المسيحي ممثلاً بالعماد عون.

ثانياً: لا يمكن إشعار أبناء شرق صيدا من المسيحيين بأنهم مضطرون إلى دفع «جزية» تارة بحجة أن الدور الذي يؤديه الرئيس بري في حماية عودتهم إلى قراهم، وفي تمتيتها، يجب أن يكون له مقابل بالتسليم لأنصاره بإدارة المنطقة سياسياً وإثماً. وهذه معادلة غير حقيقية، ولا تشبه المناخ الذي أرساه التفاهم بين «حزب الله» والتيار الوطني.

ثالثاً: إن «القوات» عادت إلى مشروعها نفسه، وهي لا نجد سوى مبدأ الخوف، وسيلة للتعبيث في صفوف المسيحيين، تارة بوجه الدروز، وأخرى بوجه السنة أو الشيعة. وموقع «القوات» السياسي الحالي، يدفعها إلى تولي مهمة بث الذعر في الأوساط المسيحية من أن المقاومة تمثل مشروعاً طائفياً على مستوى لبنان يخص الشيعة وحدهم، كما تمثل مشروعاً سياسياً غريباً على مستوى المنطقة، ومشروعاً تصادمياً مع الغرب المسيحي على المستوى العالمي. وبالتالي، فإن مواجهة المقاومة باتت أولوية مطلقة لدى فريق «القوات».

رابعاً: يرى فريق «القوات» أن كل ما كان يفكر فيه سابقاً صحيح. وخطاب جعجع الأخير، يثبت عناوين المشروع نفسه. وبالتالي، فإن «القوات» التي لم تكن يوماً مهتمة بأبناء شرق صيدا، لا تزال تريد وقوداً لمعاركها في قراهم، وعصباً ضمن مشروع الدولة المسيحية بعد تهجيرهم. وهذا ما يفسر حماسة فريق «القوات» لخلق مناخ تصادمي في شرق صيدا.

خامساً: شهدت صيدا ومنطقتها خلال العام الأخير حادثتين لافتتين: الأولى عندما جرت تدخلات من مراجع مسيحية، ومن «القوات» على وجه التحديد، مع النائبة بهية الحريري وتيار «الاستقبل» لمنع محاكمة عناصر من «القوات» شاركوا (بحسب شبهة التحقيق) في جريمة خطف المناضل الصيداوي عبد الحميد حشيشو وقتله في أيلول عام 1982. ومورست ضغوط تحت حجة أن إيداع أبناء من شرق صيدا، ستخلق مناخاً متوتراً.

أما الحادثة الثانية، فقد جرت قبل أيام في منطقة حارة صيدا - مجدليون، عندما استنفرت «القوات» لتحويل حادث فردي يحصل يومياً، إلى معركة بين مسيحي مجدليون وجوارها وشيعة حارة صيدا. وجرت محاولات لاستنفار أهالي قرى شرق صيدا، والقيام باعتصامات ضد أهالي حارة صيدا، لولا تدخل أحد مطارنة صيدا في اللحظة المناسبة، ولجوء الجيش إلى إجراءات استثنائية حالت دون التجمعات ودون الصدامات.

ليس في تلك المنطقة من يحتاج إلى دليل لمعرفة أن استمرار الرئيس بري في موقفه، سيقود إلى كارثة. أما الرد بالحديث عن عناد العماد عون، فلا يعبر عن حقيقة تستوجب التوقف عندها.

لكن المفاجأة كانت في أن المشروع نفسه لم ينجح. وقد أتت التطورات إلى تراجع المشروع الإسرائيلي وصولاً إلى هزيمته عام 2000، وإلى فشل مشاريع التسوية وصولاً إلى جيل جديد من المقاومة الفلسطينية. وترافق ذلك مع تدهور في مسار المشروع الأميركي انعكس تراجعاً في نفوذ الولايات المتحدة وحلفائها في لبنان والمنطقة.

في تلك اللحظة، كان نبيه بري أحد رموز الجبهة المقابلة للجبهة اللبنانية. لكنه كان في حالة حرب حقيقية مع الآخرين من أهل صفه، من وليد جنبلاط وبعض القوى اليسارية، إلى الفلسطينيين أنفسهم. ومع ذلك، تنبّه بري إلى أن استعادة الحضور المسيحي في شرق صيدا، يمثل مصلحة حيوية لحماية التنوع في الجنوب، كما يساعد على كبح مشاريع الإمارات الطائفية الأخرى، ويساعد على توجيه ضربات إلى مشروع «القوات اللبنانية» نفسها. وقد نجح بري في بناء شراكة حقيقية مع القوى الصيداوية التي خاضت الحريري لتوفير الحماية الفعلية لكل الوجود المسيحي الذي عاد إلى شرق صيدا. ثم جاء سلوك مقاومة «حزب الله» في منطقة جزين، وفي بقية قرى الشريط الحدودي (وخصوصاً المسيحية منها)، وهو سلوك حافظ على مسافة كبيرة من فعل الانتقام الجماعي، وقد جرى التعبير عنه عند حصول التحرير عام 2000.

لذلك، فإن الأسس غير المرتبة للتفاهم الذي قام بين التيار الوطني الحر وحزب الله، كانت قائمة في ما هو محفوظ في الذاكرة الجماعية لجمهور الطرفين خلال سنوات الحرب، إضافة إلى ما نشأ من مصالح، وليس لدى الجانبين وناسهما ما يمكن استعادته على شكل مأساة. وبرغم قسوة الحرب الأهلية وبشاعتها، فإن العقل الجمعي لجمهور حزب الله والعماد عون، ظل في حالة تنافر سياسي، لا في حالة تصادم أهلي.

مناسبة هذه الاستعادة، ما يجري الآن في جزين وقرى شرق صيدا، حيث يبدو مناخ التصادم الانتخابي مطابقاً لما ساد في 7 حزيران. وثمة وجهة واضحة لدى أنصار الرئيس نبيه بري في خوض معركة تهدف إلى «استعادة الزعامة» في المدينة ومحيطها. وثمة أدوات تعمل على تحقيق هذا الهدف، وكانت نقطة التقاطع الأولى عام 1985.

لكن الترجمة العملية لها، جاءت بعد أقل من عقد (1994) حين اعتقد جنبلاط والحريري أن الحل يقوم من خلال نقل تجمعات فلسطينية من مخيمات صيدا والجنوب إلى قلب إقليم الخروب، فكان مشروع القرية. وراهن هؤلاء على أن حصول التوطين كفيل بمنع عودة المسيحيين إلى قراهم، ومنع أي تمدد شعبي، فيما كانا يفكران أيضاً في كيفية الاستعانة بالفلسطينيين ليشنوا قوة احتياطية تعمل في خدمة الحريري وجنبلاط عند الحاجة. جنون «القوات» بقيادة جعجع نفسه، سهل على الحريري وجنبلاط الخطوة التالية.

لم يكن مسيحيو الأضوية الجنوبية يوماً في قلب مشروع «الدولة المسيحية» التي عملت قوى الجبهة اللبنانية على تحقيقها في جبل لبنان قبل الحرب الأهلية وخلالها. وعندما قامت الميليشيات الجنوبية بقيادة سعد حداد، الابن السياسي للتيار الشمعوني، تشاركه كوادر من الكتائب وحرّاس الأرز ولاحقاً من «القوات اللبنانية»، كانت وظيفتها دفاعية تخص إسرائيل. ولذلك لم تتصرف الجبهة اللبنانية، و«القوات» على وجه التحديد، بمسؤولية في فترة الحرب القاسية بين عامي 1983 و1985. بل على العكس، مارس سمير جعجع تهووراً لا سابق له، أدى في النهاية إلى فعل تهجير لبعشرات الألوف من مسيحيي ساحل الشوف وشرق صيدا، دون أن يكون لمعظمهم أي ذنب في معارك جعجع أو جرائمه.

استغلت «القوات» في حينه الموقع الجغرافي والديموغرافي لهؤلاء في معركة الدفاع عن مشروع الدولة المسيحية في النصف الشمالي من جبل لبنان، وبعض مناطق الشمال حيث بدا الناس في موقع مناقض تماماً لمواقف «القوات» وطموحاتها. وقد برزت هناك شعبية العماد ميشال عون التي قامت على مناهضة سيطرة «القوات» وبرامجها. وهذه المناطق هي نفسها التي تواجه «القوات» فيها اليوم صعوبة

حادثتان تمهدان لحماية «القوات» ومساعدتها على فتح نزاع طائفي

حقيقية على مستوى النفوذ والانتشار. في المقابل، كانت القوى الواقعة في صف المواجهة مع مشروع «القوات» تتصرف بطريقة متناقضة. وليد جنبلاط لم ير في كل ما حصل آنذاك سوى أن إمارته الدرزية القائمة جنوبي خط الشام، تحتاج إلى «زناز حماية»، وهو ما اتخذ حجة لأعمال التدمير لكل القرى المسيحية في الشوف وساحله. يومها، أقنع جنبلاط فريق الحريري بأن لهذا الاستئصال وظيفة مزدوجة: إبعاد المسيحيين الذي يخدم المصالح الدرزية، ومنع «توطين» الشيعة، الذي يخدم مشروع الحريري. وكانت نقطة التقاطع الأولى عام 1985. لكن الترجمة العملية لها، جاءت بعد أقل من عقد (1994) حين اعتقد جنبلاط والحريري أن الحل يقوم من خلال نقل تجمعات فلسطينية من مخيمات صيدا والجنوب إلى قلب إقليم الخروب، فكان مشروع القرية. وراهن هؤلاء على أن حصول التوطين كفيل بمنع عودة المسيحيين إلى قراهم، ومنع أي تمدد شعبي، فيما كانا يفكران أيضاً في كيفية الاستعانة بالفلسطينيين ليشنوا قوة احتياطية تعمل في خدمة الحريري وجنبلاط عند الحاجة. جنون «القوات» بقيادة جعجع نفسه، سهل على الحريري وجنبلاط الخطوة التالية.

حماية

وعن عزل الانتخابات والتوافق عن الخطاب السياسي، الذي يبدو واضحاً أن الطرفين مصّران على الحفاظ على حدته، لعدم الإيحاء بأن التوافق البلدي يعني بداية تحاور سياسي أو تسوية من خارج السياق السياسي العام في البلاد.

ولكن، ما تزال الطريق أمام التوافق المنجز طويلة، فهناك عامل الوقت، وخاصة أن طرح التوافق قبل شهر وبدء إعلان الأسماء، ولا سيما اسم رئيس اللائحة التوافقية، قد يسهل ضربه أو حرقه مع الوقت. هذه وجهة نظر، وهناك وجهة نظر أخرى تقول إن تقدم الوقت سيؤدي إلى تراكم مواقف ولوائح وارتباطات بأسماء مرشحة يكون من الصعب بعدها إعلان توافق في المدينة.

ومن الصعوبات أمام التوافق أيضاً تأليف لائحة مكتملة، تتوافق عليها الأطراف كافة، ولا سيما أن الأسماء المرشحة حتى اليوم ليست كثيرة، والجميع حريص على عدم إعلانها، والمطلوب لدفع التوافق إلى النجاح الاتفاق على معظم الأسماء، وبعدها يصبح تمرير اسم أو اثنين لطرف أو آخر أمراً ممكناً، ولكن على أساس شواذ القاعدة، لا على أساس تقاسم الحصص.

ولم تبحث بعد التفاصيل الفعلية للتوافق، لا مع السعودي الذي لا يزال في إطار تمهيد الأجواء، ولا بين الأطراف نفسها. كذلك، فإن العامل الذي يراه البعض الأخطر هو «أنا في لبنان»، أي أن المفاجآت واردة.

سعد، من ناحيته، أكد أمس التزامه التسوية، حين استقبل السعودي وصرح بعدها أن ثمة «أوضاعاً متردية تعانيها مدينة صيدا على مختلف الصعد التنموية والاجتماعية، وأن هناك ضرورة لقيام المجلس البلدي الجديد بدوره في مجال التنمية الحقيقية بهدف تحسين مستوى معيشة الناس، ولا سيما الفئات الشعبية».

وقال سعد لـ «الأخبار» إن «السعودي لم يكن يوماً بعيداً عن التيار الذي نمثله وأن الفضل يعود إليه في فتح سوق العمل في الخارج للعديد من الشبان الصيداويين المنتمين إلى تيارنا. لا نتنكر ذلك إطلاقاً، لكنه لا يعني أننا سنمنضي بمشروع التوافق على اسمه على العميان وقبل أن نكتشف أن لا مناورة من وراء طرح اسمه».

ونقل عن سعد قوله إنه لا مشكلة بتأليف مجلس مستقل عن القوى، ولكن في السياسة لا تسوية مطروحة، بل كل ما يجري هو إيصال مجلس بلدي على مسافة واحدة من الجميع، وإذا لم تصل هذه المبادرة إلى النتيجة المطلوبة عبر تمثيل الفئات الاجتماعية في صيدا، فإن فريقه جاهز للمعركة الانتخابية، وهو ما أشار إليه أحد القريبين من الاستعدادات الميدانية حين قال إن طرح التوافق قد تم منذ ساعات فقط، ولم يبدأ بعد الانعكاس على الأرض.

ويرى هؤلاء أن من الأسباب التي تدفع سعد إلى السير في التوافق البلدي هو أن الشارع الصيداوي لا يرى سبباً عميقاً لخوض معركة، ولا سيما أنه غير متيسر بالمعنى العميق للكلمة، وأن الأكثرية تفضل أن تصل الأمور إلى اتفاق بين الأطراف، وهو ما سيعطي فرصة كاملة عبر محمد السعودي.

الجزري، من ناحيته، قال بعد لقائه رئيس مجلس النواب إن «الانتخابات البلدية والاختيارية لا يجب أن تعطل الشق الإنمائي والشق الخدماتي». ورأى أن الاستقطاب السياسي في صيدا ما زال موجوداً، والخلاف في الرؤية في المدينة ما زال موجوداً، لافتاً إلى أننا ننظر إلى الأمور نظرة مختلفة، تحديداً في ما يتعلق بعلاقة صيدا مع الجنوب ودورها في الوطن ودور الوطن في محيطه العربي ودعمه للمقاومة..

تقرير

رحلة: بلدية على وقع قنابل يدوية

عفيف دياب

استفاقت مدينة رحلة، دار السلام و«مربي الأسود»، أمس، على ضجة أمنية طالوت منزل النائب الكتائبي إيلي ماروني وسيارته، عشية الانتخابات البلدية، وذكرى مرور سنتين على استشهاد شقيقه نصري ورفيقه سليم عاصي، التي يجري الاستعداد لإحيائها لإعادة تأكيد وحدة صف قوى 14 آذار في المدينة وخوضها الانتخابات البلدية في لائحة واحدة، بمواجهة اللائحة المدعومة من الوزير إلياس سكاف الذي تعرّض لحملة اتهامات مبطنة على خلفية العثور على قنبلتين هجوميّتين موضوعتين على سيارة النائب ماروني وعلى مدخل منزله في حيّ البربارة بزلحة. وقد حضرت الأجهزة الأمنية والقضائية وياشرت تحقيقاتها لكشف خلفيات هذه القضية الأمنية التي هزت المدينة ومنطقتها. وبدأت تتحول إلى مادة سياسية - سجالية، رافعة من حرارة التنافس الانتخابي البلدي الذي اتفق جميع أفرقاء المدينة على أنه «معركة» سياسية بامتياز لتكريس

انتصار الانتخابات النيابية الماضية أو لتأكيد هويتها السكافية. هذا الصراع وصل إلى ذروته صباح أمس مع اكتشاف «رسالة كتم الأفواه»، كما وصفها النائب ماروني في دردشة مع «الأخبار». أضاف إن ما وجد أمام منزله «هو من ضمن الأحداث الأمنية المنتقلة بهدف إلغاء الانتخابات البلدية». وأكد أن «البلدية هي لأبناء رحلة التي تعشق الحوار والمحبة، لا القنابل». داعياً الأجهزة الأمنية إلى تأمين الحماية له بعد سحبها العناصر الذين كانوا مكلفين حمايته وحراسة منزله خلال توليه حقيبة السياحة في الحكومة السابقة.

ورأى ماروني أن 14 آذار في رحلة «عرضت التوافق على الوزير السابق إلياس سكاف» في الانتخابات البلدية، «لكنه رفض ويريد معركة ثأرية وأن ينتقم من الوضع السياسي في رحلة». وأكد النائب الكتائبي أن انتخابات بلدية رحلة «ستكون أمّ المارك الإنمائية من ناحيتنا، وليست معركة ثأرية». كلام ماروني استلحق بكلام مماثل لكتلة نواب رحلة التي عقدت اجتماعاً في منزل ماروني، تحدث على أثره النائب طوني أبو

خاطر الذي لم ينف إمكان «وجود صلة ما» وراء القنبلتين والانتخابات البلدية «حيث هناك أناس لا يريدون الاستقرار لرحلة»، متهماً «أيادي محلية، وغير محلية» بأنها «تريد العبث بأمن هذه المدينة». وطالب القضاء والعدالة بأن «يأخذوا مجازهما». وسأل عن توقيت زرع القنبلتين «بالتزامن مع الذكرى الثانية لاستشهاد نصري ماروني وسليم عاصي».

محاولة نواب رحلة «استغلال» العثور على قنبلتين أمام منزل ماروني لأهداف انتخابية، عدا السياسية الأخرى، وفق ما قاله أحد قادة تيار الكتلة الشعبية بزعامة إلياس سكاف لـ «الأخبار»، سرعان ما ردت عليه الكتلة ببيان استنكرت فيه «استهداف» ماروني، متمنية «الخير» للجميع في رحلة. وأكدت الكتلة أن «رحلة كانت وستبقى مدينة السلام والوئام، ولم تعد يوماً على اعتماد هذه الوسائل، وترفض أي تحريض أو عمل يؤدي إلى أذية أحد». وطلبت من القوى الأمنية «إجراء تحقيق سريع لمعرفة الفاعلين، ومحاسبتهم أياً كانوا، والتشديد على معاقبتهم كي لا تتكرر مثل هذه

الأساليب التي تثير الفتنة بين أبناء رحلة». بيان تيار سكاف المنذر والمستنكر «جاء رداً على محاولة البعض اتهامنا بما عثر عليه أمام منزل النائب ماروني». يضيف أحد قادة الكتلة الشعبية إن «رحلة ترفض هذه الأساليب الترهيبية أو التحريضية، ولا يمكن استباق التحقيقات الأمنية والقضائية. فلا يمكن أحداً في رحلة أن يستغل حادثة أمنية ما لإثارة الفرائز والتحريض على أي طرف مهما كان الخلف السياسي، ومهما كانت حماوة المعركة الانتخابية المقبلة. فلنأنا أبناء رحلة ولا أحد يريد إلا الخير لهذه المدينة».

انتخابات بلدية رحلة التي يبدو أن معركتها بدأت بقليل أمنية تحسن القوى السياسية في المدينة استغلالها، وبحرب ضروس على المواقع الإلكترونية طالوت ماروني وغيره من القوى الحزبية الأخرى، كانت قد بدأت باتهام الموقع الإلكتروني للكتلة الشعبية النائب ماروني من دون أن يسميه بدفع أحد مناصري حزب الكتائب إلى إغراء مرافق زوجة سكاف بمبلغ مالي، مقابل نزع فرامل سيارتها.